من الوجوه التي رجح بها الشرح الشريف ان ان في قول الناظم بعد ومن جنسيه الجزء للعهد
الجنسي اي جنس الجزء التي تضمنه قوله من جزئين ومعرفة الجزء بقوله خماسيه
فل والسباعي وهذا كالنص على ان المراد بجزئين فكيف يعدل عما شرح به كلامه لغير
والثمانية بقولهم ان النكرة اذا اعيدت بلفظ المعرفة بالثانية عين الاولى وانما وجه الجزء
كلاهما تنبيها على ان المراد بالمثنى جنس الجزئين ويدل على ان المراد تنابيا الجنس قوله
خماسيه فل والسباعي ونبه بقوله ومن جنسيهما اي جنس الاسباب والاوتاد على
ان المراد بجزئين فكيف يصح مع هذا ان يقال اراد جزئين من الحروف ثم ان في قوله ايضا ومن
جنسيه الجزء حصر مستفاد من تقديم المعمول وفيه نص على نفي الفاصلتين وبهذا
يبطل ما رجح به قول غير الشريف من كونه اتم قلت وفيه نظر ايضا لانه يحتمل ان
يكون مقصوده ان ذلك مثلا ذكرنا اي الجزء المعهود عند اهل الصناعة وان المراد
بجزئين ما تقدم من الوتد والسبب وبان تقديم من جنسيه على عامله ربما
ليس بنوع الحصر لاحتمال ان يكون فيه ضرورة والله تعالى اعلم قوله
واول نطق المرء حرف محرك اي اول منطوقه اي لا ينطق بغيره لتعذر الابتداء
بالساكن بعينه كما قال ابن مرزوق نوع من الحصر قيل به في قوله تعالى الحج اشهر معلومات
وقال الشارح فسر الناظم ان كل صوت ينطق به لابد ان يكون اوله محركا لانه نفر
نبينا بيه يكون اول الصوت المنطوق عند كالحروف المحرك واخره كالساكن ولهذا
قال الخليل واخر الاصوات النطقية حرفان اولهما متحرك وثانيهما ساكن وهذا
معنى قوله واول المرء حرفا محركا اي اول صوته المنطق قاله ابن مرزوق وهذا هو الذي
يقتضيه الطبع فان قلت قول الناظم فان بان اي بعد الاول ثان اي حرف
ثان مخالف لما نقل عن الخليل من كون اقل الاصوات المنطقية حرفان وبهذا قال ان

ك بعيد بل كلام ابن مرزوق في غاية التحرير

ش خلاف الاصل مع الكلام ما قال الشريف ويكون قول ... لا سيما والجاجة ...

ع نظر

ان بحسب وضعها لا انكون الا للمشكوك فيه وتوعد عكسي اذ اما انها للمحقق الوقوع
فيقتضي تسمية الحرف الاول عند عدم الاتيان بالثاني صوتا كما هو مذهب الشريف من ان
اقل الاصوات الحرفين لانه لا تتميز عن الحرف في السمع ثم الحرف الساكن ثم الحرف
المتحرك قلت اقول بموجب كون ان للشك في هذا المقام لانه ليس في الاتيان بالحرف
الثاني وعدم الاتيان به مع الاقتصار عليه فيسمى سببا او مع الزيادة عليه فيسمى وتدا
كانه قال فان بان ثان واقتصر عليه قيل سبب وان بان ثان وزيد عليه قيل وتد والتكميل
بهذا التقدير من قوة الكلام وسياق المقام وما نقل عن الشريف مخالف بالكلية للطبع
نص عليه ابن مرزوق واعترض بان الحركة هيئة للحرف ومن ثمه فالصفة لا توجد
بدون موصوفها فكيف تكون صوتا وبان قوله لانها لا تتميز عن الحروف كالمتناقض
لانها ان لم تتميز عنه فكيف توصف بما ذكر قوله وسم مجموع اي بوتد مجموع
نحو فعل من كل متحرك يعقبهما ساكن قوله ومفرق اي المجموع اي اسم بعد
المجموع وهو المفروق ما كان كفعل من كل متحرك يفصلهما ساكن والاطلاق فلم
الفرع على المفروق دليل على انه عنده اصل نفسه لا ان اصله المجموع كما ذهب اليه
الجوهري لان الفرع لا يتبع امرهما عن الاخر واحتجاج الجوهري الى الافتراق لا يكون
الا من اجتماع ضعيف اذ قد يعكس فيقال الاجتماع لا يكون الا عن افتراق وحيد
التثنية في قوله ومن جنسيه عائد على السبب والوتد لان كل واحد منهما من
جنس فالوتد تحته المجموع والمفروق والسبب تحته الخفيف والثقيل وفي تقديم ما
ذكر من الخبر المجرور على مبتدئه وهو قوله الجزء فرائد حصر يستفاد منه نفي
الفاصلتين كما تقدم والمعنى فرائد الجزء من جنسيهما لا من غيرهما وهو الفاصلة
الصغرى وهي ثلاث متحركات بعدها ساكن والكبرى اربعة بعدها ساكن ويجمع

ك لان ... ان يقف على الساكن حتى يتم به الجزء

ك لا يظهر ان يقال الشك في الاتيان بالمتحرك بالنظر لحصول مانع له من الزيادة عليه كعجلة موت وسرا من رحمة فيهما اعليه لا مع عدم المانع حتى يلزم بالوقوف على الساكن فانظره والله اعلم

Copyright © King Saud University